عقد خدمة بوابة كي نت للدفع الالكتروني

حرر هذا العقد لتقديم خدمة سداد فواتير المشتريات عن طريق بوابة كي نت للدفع الالكتروني ("العقد") بين كل من :

اولا: *البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990141. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك ").*

ثانيا: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (*ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/او* "التاجر" و/أو "العميل").

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتها القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

البند الأول: التمهيد

حيث أن التاجر (العميل) من الشركات الكويتية المتخصصة في تقديم خدمات التوزيع والبيع بالتجزئة في الكويت ("الخدمات") ويرغب في توفير وتقديم وسيلة دفع الكترونية لتلك الخدمات إلى عملائه عن طريق شبكة الانترنت من خلال الموقع الإلكتروني الذي يملكه ويديره ويشغله.

وحيث أن التاجر (العميل) يرغب في استخدام وسيلة الدفع الإلكترونية ("أون لاين") لتمكين عملائه من حملة بطاقات ال ("كى نت") من تسديد قيمة الخدمات / البضائع التي يتم شراؤها عبر موقعه عن طريق استخدام بطاقات الخصم ("المعاملة" أو "المعاملات").

وحيث أن البنك من الجهات المخولة بتوفيروسيلة الدفع عن طريق منح التفويض لكافة الأطراف ذات العلاقة بعملية السداد وفق شروط وبنود هذا العقد.

يعتبر التمهيد أعلاه والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه .

البند الثاني: مدة العقد

مدة سريان هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه من قبل الطرفين وتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد العقد بموجب إخطار خطي بمدة أقصاها 30 يوماً قبل تاريخ انتهاء مدة العقد الأصلية أو أي مدة مجددة. ويحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية.

البند الثالث : التزامات التاجر

3.1. يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بالشروط والأحكام و الصادرة عن البنك التجاري والخاصة باستخدام بطاقة الخصم والمبينة تفصيلاً في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد.

3.2. يتعهد التاجر (العميل) باستخدام قواعد التشفير والترميز من أجل الحفاظ على أمن وخصوصية المعلومات والبيانات الخاصة بحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) في حالات الاتصال المباشر من خلال استخدام الحد الأدنى من برمجيات SSL 128 bit Software، وكذلك تطبيق قواعد واضحة متعلقة بالأمن والسرية في حالات عدم الاتصال المباشر بشبكة الانترنت.

3.3. يتعهد التاجر (العميل) خلال مدة سريان هذا العقد بالالتزام بكافة التعليمات التي تصدر عن البنك التجاري من وقت لآخر والخاصة بطريقة استخدام وسيلة الدفع وكذلك المحافظة التامة والإبقاء على سرية الرموز والأرقام وكلمات السر التي يوفرها له البنك التجاري واتخاذ كافة الإجراءات المعقولة لعدم إطلاع الغير عليها.

3.4. يتعهد التاجر (العميل) بتوفير موظفين مؤهلين لتولي كافة الأمور المتعلقة بالخدمة موضوع هذا العقد.

3.5. يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بكافة شروط وأحكام هذا العقد وكذلك الالتزام بكافة القوانين المرعية والإجراءات المتعلقة بموضوع هذا العقد.

3.6. يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه التام بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضا عليها.

3.7. يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق بوابة كي نت للدفع الالكتروني التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة للتاجر وأنه لا يقوم بأي حال من الاحوال باستخدام هذه الخدمة للتحصيل نيابة عن أطراف أو اشخاص اخرين، إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك التجاري الكويتي للقيام بذلك. كما يتعهد التاجر (العميل) بقبول أية اجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبتت مخالفته لما ورد أعلاه.

3.8. يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الآجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري

4.1. يحتفظ البنك التجاري بالحق في اعتماد أو رفض أي معاملة يتم فيها استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو أي بنك آخر مقابل المشتريات التي تتم عبر الموقع وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة حيث يقوم البنك التجاري بالتحقق من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) على أساس تفاصيل بطاقة الخصم وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى وكذلك التحقق من جانب التاجر (العميل) على أساس الشهادة الرقمية وكلمات السر التي يوفرها البنك التجاري للتاجر (العميل) على أن يحتفظ البنك التجاري بالحق في رفض المعاملة في حالة إخفاق عملية التحقق والتعرف على طرفيها دون أن يترتب عن ذلك أي نتائج سلبية لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

4.2. يلتزم التاجر (العميل) بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسلة كما هو مبين بالبند رقم (4.1) بضمان إتمام المعاملة وتنفيذها وترحيل الدفعات الخاصة بها إلى حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

4.3. يلتزم البنك التجاري بالإفراج عن مجموعة المعاملات المحجوزة من قبله خلال مدة أقصاها 24 ساعة، مع ضمان الإفراج عن الدفعات الناتجة عن تلك المعاملات وترحيلها إلى حساب التاجر (العميل) الرئيسي بالسرعة الممكنة وبأي حال من الأحوال قبل بداية عمل اليوم التالي، ما لم تحل قوة قاهرة تمنع ذلك.

4.4. عملا بالبند رقم (4.3) أعلاه يلتزم البنك التجاري بتزويد التاجر (العميل) بتقارير يومية مفصلة عن كافة المعاملات التي تم تمريرها من قبل البنك التجاري مع خصم الرسوم الخاصة بها (المستهلك / المشتري) من حساب التاجر (العميل).

4.5. يتعهد البنك التجاري بإبلاغ التاجر (العميل) في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء اللازم في حال كانت أي عملية من عمليات التاجر (العميل) على الشبكة غير مطابقة للمعايير والممارسات المتفق عليها.

4.6. يتعهد البنك التجاري باستخدام أفضل المعايير والممارسات المتبعة بشأن الخدمة موضوع هذا العقد وذلك في جميع أوقات الاتصال المباشر أو غير المباشر لحماية أمن وسرية أي معلومات تتعلق بالمعاملة المرسلة إلى وسيلة الدفع الإلكترونية وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة لإطلاع الغير عليها.

4.7. يلتزم البنك التجاري بتوفير وصيانة كافة المعدات والبرمجيات اللازمة والضرورية لتوفير ودعم وسيلة الدفع وغيرها من الخدمات المقدمة من البنك التجاري بموجب هذا العقد وكذلك الالتزام بالمسؤوليات المشتركة لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.

4.8. يتعهد البنك التجاري بالالتزام بكافة بنود وشروط هذا العقد وكذلك الامتثال إلى كافة القوانين والقرارات الحالية (إن وجدت) والمستقبلية والمتعلقة بالخدمة موضوع هذا العقد.

البند الخامس : مقابل الأعمال والخدمات

5.1 يقوم البنك التجاري مقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في البند رقم (4) بهذا العقد من اقتطاع الرسوم والعمولات المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية ، ويحق للبنك تعديل قيمة الرسوم والعمولات شريطة اخطار التاجر (العميل) بذلك خطيا قبل فترة لا تقل عن(90) تسعين يوما من تاريخ هذا التعديل.

5.2

5.3 يتعهد التاجر بعدم تحميل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أي رسوم أو مبالغ إضافية مقابل استخدامه لأي وسيلة دفع، أياً كانت الوسيلة المستخدمة، ويُعتبر أي مخالفة لهذا البند إخلالاً بشروط العقد.

5.4 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

البند السادس: إدارة المخاطر

يلتزم كل من الطرفين بإبلاغ الآخر وتوفير كافة المعلومات في حال علم أحدهما بأي محاولة لاستخدام أو الاستخدام الفعلي غير المصرح به أو إخلال في استخدام وسيلة الدفع أو أي من مكوناتها، أو في حالة تلقي أحد الطرفين لأي معلومات تتعلق بهذه الإخلالات وغيرها عن التصرفات غير المخول بها وذلك خلال المدة الممكنة والمسموح بها قانوناً، كما اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما بهدف تطوير استراتيجيات متوافقة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل والتقليل بقدر الإمكان من آثارها السلبية على وسيلة الدفع الإلكترونية.

البند السابع: السرية

لا يجوز لأي من الطرفين أثناء سريان هذا العقد أن يفشي أو أن يعلن أو أن يستخدم لأي غرض بخلاف أغراض هذا العقد أية معلومات تخص أعمال أو شؤون أو بيانات الطرف الآخر دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

البند الثامن: القوة القاهرة

8.1. لا يكون أي طرف من الطرفين مسئولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق في أو عدم تنفيذه لأي من الالتزامات الخاصة به أو التكاليف ذات الصلة إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق أرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف قاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد.

8.2. في حالة وجود قوة قاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق مع الطرف الآخر خطياً تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.

8.3. إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. كما وقد اتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة في هذا البند تستمر العلاقة قائمة بينهما ويستمر سريان هذا العقد.

البند التاسع: عدم التنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتحويل أو التأجير من الباطن دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند العاشر: إنهاء العقد

10.1. ودون إخلال بحكم البند رقم (2) يجوز إنهاء هذا العقد في خلال مدة سريانه في الحالات التالية:

10.1.1. بناء على موافقة الطرفين المتبادلة على الإنهاء.

10.1.2. إذا أهمل أحد الطرفين أو أخفق في تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، وإذا كان مثل هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح، واستمر هذا الانتهاك لمدة 30 يوماً بعد أن يتلقى الطرف المخفق من الطرف الآخر إشعاراً يوضح فيه نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمعالجة الخلل.

10.1.3. فور إفلاس أي من الطرفين أو تصفية أعماله أو حله، أو فور وقوع أي من الظروف القانونية الأخرى المماثلة.

10.1.4. في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد كما هو منصوص عليه في البند رقم (9) بهذا العقد.

10.1.5. اذا لم يقم التاجر (العميل) بتمرير اي معاملة باستخدام بوابة كي نت للدفع الالكتروني لمدة ستة اشهر.

10.2. لا يمس أي إنهاء لهذا العقد بأية حقوق تستحق أو التزامات تترتب لطرف لدى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء.

10.3. يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب ايا كانت حينما يراها البنك ضرورية.

10.4. يحق للبنك إغلاق أو تعليق أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

10.5. يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

البند الحادي عشر : الإشعارات

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

البند الثاني عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات

12.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.

12.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.

12.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

البند الثالث عشر: الاتفاق الكامل

يشكل هذاالعقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهمات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أياً كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفهية أو خطية.

البند الرابع عشر: تعديل او اضافة او الغاء شروط العقد:

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

البند الخامس عشر: الخصوصية وحماية البيانات :

يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وسلامة وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات

البند السادس عشر: مشاركة البيانات :

يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضًا دون الحاجة إلى موافقة التاجر

البند السابع عشر: المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:

1. **معالجة المعاملات :يقر التاجر بأن بعض المعاملات قد تفشل أو تتعرض لانقطاعات نتيجة مشكلات تقنية أو عوامل خارجية. سيبذل البنك جهودًا معقولة لضمان معالجة المدفوعات بشكل موثوق وفي الوقت المناسب.**
2. **أمن البيانات :يوافق التاجر على الالتزام بإرشادات البنك لاستخدام بوابة الدفع بشكل آمن. سيتخذ البنك التدابير المناسبة لحماية بيانات العملاء ومعلومات المعاملات وفقًا لمعايير حماية البيانات المعمول بها.**
3. **الاحتيال وطلبات الاسترجاع :(Chargebacks) يفهم التاجر أن المعاملات الإلكترونية قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع. ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقًا للإجراءات المعتمدة.**

4. **الامتثال التنظيمي :يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات وتدابير مكافحة الاحتيال. وسيوفر البنك الدعم والإرشاد اللازمين لضمان الامتثال.**

<u>ملحق رقم (1) لعقد خدمة بوابة كي نت للدفع الالكتروني</u>

1. إن موقع التاجر (العميل) على شبكة الانترنت يجب أن يقبل بطاقات الخصم للدفع عبر وسيلة الدفع موضوع هذا العقد.
2. يجب الحصول على المعلومات التالية من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) عند وضع الطلبية:
   - رقم البطاقة.
   - تاريخ الانتهاء.
   - عنوان إصدار الفواتير.
   - أرقام الهاتف.
3. يجب الحصول على التفويض من البنك التجاري الكويتي لكل طلبية وللمبلغ الكامل.
4. يجب على التاجر (العميل) أن يقوم بالتاكد من بيانات وعنوان المشتري على الأقل للمعاملة الأولى وحينئذ سنويا فيما بعد، في حالة أن يكون مطبقا. والتاجر (العميل) يفهم أن الجزاءات يمكن تقييمها في حال الإخفاق عن الالتزام بالقواعد المطبقة على معاملات الدفع المتكررة.
5. البيانات التي ترسل من الموقع على شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع معايير الترميز المحددة من قبل البنك التجاري والمبلغة مسبقاً من البنك.
6. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) وحده مسئول عن بنود وشروط تسليم الخدمات / البضائع، وفي حالة المنازعة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بشأن البضائع، الخدمات أو تسليمها أو موعدها، الخ فإن البنك التجاري الكويتي لن يكون بأية طريقة مسئولاً عن أي إخفاق أو تقصير على ألا يكون الإخفاق والتقصير ناتجاً عن البنك.
7. التاجر (العميل) مسئول عن ضمان حفظ الأمن لأرقام الحسابات وبيانات حامل البطاقات (المستهلك / المشتري) على موقعه على الشبكة و/أو على جهاز السيرفر الخاص به حسب شروط وتوصيات معايير صناعة بطاقات الدفع ومعايير امن البيانات PCI-DSS والموضحة على الرابط التالي https://pcisecuritystandards.org
8. سوف يكون التاجر (العميل) ملزماً بدفع التعويضات عن الأضرار الفعلية إذا ما تبين أن التاجر (العميل) قد ارتكب إهمالاً في سياق اتخاذه لإجراءات أمن البيانات ضمن نظام / سيرفر التاجر(العميل)، الأمر الذي تسبب بتعريض بيانات حاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) للخطر مما يؤدي إلى الاستخدام الذي ينطوي على الغش ويؤدي إلى الخسائر، يقتصر التزام التاجر (العميل) على الإهمال في ضمان أمن البيانات.
9. يوافق التاجر (العميل) أيضاً على تقديم المساعدة المعقولة إلى البنك التجاري بشكل يطمئن البنك إلى أن التاجر (العميل) قد اتخذ كافة الاحتياطات والضوابط المعقولة لضمان توفر إمكانيات الحفظ الآمن للبيانات وتقييد الوصول إلى البيانات حفاظاً على سلامتها.
10. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) يمنح البنك التجاري الحق في إخضاع موقع التاجر(العميل) على الشبكة وأنظمة الأمن المرتبطة بهذا الموقع للمراجعة من قبل خبير مكلف من قبل البنك, وفي هذه الحالة يكون البنك مسؤولاً عن سرية جميع البيانات والمعلومات وأنظمة الأمن التي عهد بها التاجر (العميل) اليه ويقم البنك بتعويض التاجر (العميل) وزبائنه عن أية أضرار قد تلحق به من خطأ البنك أو أحد تابعيه.
11. يجب ان تتوفر المعلومات التالية على موقع التاجر (العميل) الالكتروني بصيغة واضحة لاطلاع المشتري عليها:

أ) وصف دقيق للبضاعة او الخدمة المقدمة.
ب) معلومات التواصل الكاملة تشمل عنوان البريد الالكتروني وارقام الهواتف.
ج) سياسة الارجاع، سياية استرجاع مبالغ العمليات وسياسة الغاء العمليات.
د) سياسة توصيل البضائع او الخدمات.
ه) بلد المنشأ.
و) قيود التصدير.
ز) سياسة الخصوصية.

ح) معلومات عن وقت القيام بخصم المبالغ من حسابات البطاقات.
ط) معلومات إنجاز الطلب.
ي) بيان على موقع التاجر (العميل) يتعلق باجراءات امن المعلومات لحماية بيانات المعلومات الشخصية لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
ك) بيان يشجع حاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) على الاحتفاظ بنسخة من إيصال المعاملة.

12. يتم تحويل المبالغ المحصلة من عملاء الشركة في اليوم التالي ليوم اجراء عملية الدفع.
13. سوف يتحمل التاجر (العميل) مسئولية أي نزاعات مالية أو قانونية قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) المتعلقة بهذا العقد ولن يكون البنك طرفاً في مثل هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات(المستهلك / المشتري).
14. هذا الملحق يخضع لكافة الأحكام والشروط الواردة بالعقد الأصلي فيما لم يرد به نص خاص بهذا الملحق.
15. من المتفق عليه أن البنك سوف يستوفي الرسوم والعمولات حسب ما هو مذكور بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية ويحق للبنك تعديل قيمة الرسوم او العمولات شريطة اخطار التاجر (العميل) بذلك خطيا قبل فترة لا تقل عن شهر من تاريخ هذا التعديل.

ملحق رقم (2) لعقد خدمة بوابة كي نت للدفع الالكتروني

الشروط الخاصة بقبول خدمة ApplePay كوسيلة دفع

1. الهدف

تعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية بوابة كي نت لخدمات الدفع الالكتروني و اتفاقية خدمة بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الائتمان (ان وجدت).

2. التزامات التاجر

يوافق التاجر على:

- التأكد من امتثال موقعه الإلكتروني ونظام معالجة الدفع لمتطلبات أمانApple Pay ، بما في ذلك تشفير HTTPS وبروتوكول TLS 1.2.
- الاحتفاظ بمعرف تاجر نشط وشهادة معالجة دفع كما هو مطلوب من قبل Apple.
- عرض Apple Pay كخيار دفع بنفس درجة الوضوح مثل طرق الدفع الأخرى.
- الالتزام بإرشادات الاستخدام المقبولة لـApple ، والتي تحظر المعاملات التي تشمل السلع والخدمات المحظورة.
- الامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها التي تحكم المدفوعات الرقمية.

3. مسؤوليات البنك

يلتزم البنك بالتالي:

- توفير الوصول للتاجر إلى بوابة الدفع لمعالجة معاملات Apple Pay.
- ضمان امتثال بوابة الدفع للمعايير الفنية والأمنية لـ Apple.
- تقديم الدعم الفني لدمج Apple Pay وحل المشكلات.

4. معالجة المعاملات والرسوم

- يدفع التاجر رسوم المعاملات كما هو محدد في طلب خدمات الدفع الكترونية.
- يحق للبنك تعديل قيمة الرسوم والعمولات شريطة اخطار التاجر (العميل) بذلك خطيا قبل فترة لا تقل عن شهر من تاريخ هذا التعديل.

5. الامتثال والتدقيق

- يوافق التاجر على الخضوع لعمليات تدقيق دورية لضمان الامتثال لمتطلبات Apple Pay.
- قد يؤدي عدم الامتثال إلى تعليق أو إنهاء قبول Apple Pay.

6. المدة والإنهاء

- تظل هذه الاتفاقية سارية ما لم يتم تقديم طلب إنهاء خدمة بوابة كي نت للدفع الالكتروني مسبقًا من قبل أي من الطرفين بإشعار كتابي حسب الشروط المنظمة لتلك الاتفاقية.
- يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية فورًا إذا خالف التاجر إرشادات Apple Pay أو المتطلبات التنظيمية.

7. القانون الحاكم

- تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.
- عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

8. أحكام عامة

- يجب أن تكون أي تعديلات على هذه الاتفاقية مكتوبة وموقعة من كلا الطرفين.

- في حالة اعتبار أي بند غير صالح، تظل البنود الأخرى سارية بكامل قوتها وتأثيرها.

9. إلغاء عقد بوابة الدفع للبطاقات الائتمانية

في حال قيام التاجر بإلغاء عقد بوابة الدفع للبطاقات الائتمانية، تنطبق الشروط التالية:

- **تعليق معاملات البطاقات الائتمانية عبر Apple Pay**: يحتفظ البنك بالحق في تعليق قبول التاجر للمعاملات عبر Apple Payللبطاقات الائتمانية، مع الإبقاء على قبول Apple Pay لبطاقات الخصم فقط عن طريق بوابة كي نت للدفع الالكتروني.
- **المسؤولية عن قواعد ورسوم قبول البطاقات الائتمانية** : إذا قرر البنك الإبقاء على قبول التاجر للبطاقات الائتمانية بعد إلغاء خدمة بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الائتمان، يظل التاجر مسؤولًا عن جميع العمولات والرسوم والقواعد المعمول بها الخاصة بقبول البطاقات الائتمانية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم التبادل، تكاليف المعالجة، وأي التزامات يفرضها البنك او الهيئات التنظيمية أو أنظمة الدفع.
- **متطلبات الإشعار** : يقوم البنك بتزويد التاجر بإشعار بشأن أي تعليق أو استمرار لقبول المدفوعات بالبطاقات الائتمانية عبر Apple Pay بعد إلغاء عقد بوابة الدفع.